التجمع

• نشرة شهرية
يصدرها تجمع الوحدة الوطنية

تجمع الوحدة الوطنية
National Unity Assembly

• رئيس مجلس الإدارة: الشيخ د.عبداللطيف المحمود • ISSN: 2210 - 1810 • العدد الثامن • مايو 2015

المؤتمر العام الثالث «16» مايو.. «انطلاقة جديدة»

د. علي الصوفي رئيس اللجنة التحضيرية

من المؤتمر العام الأول

يعقد تجمع الوحدة الوطنية مؤتمره العام الثالث العادي وغير العادي يوم السبت ١٦ مايو ٢٠١٥ تحت شعار «إنطلاقة جديدة» وعمم التجمع الدعوة لأعضائه لتجديد اشتراكهم السنوي لعام ٢٠١٥ قبل يوم ٩ مايو بمقر التجمع بالبسيتين حتى يتسنى لهم حضور المؤتمر العام والمشاركة بالتصويت والترشح لعضوية الهيئة المركزية للتجمع في دورته الجديدة وقال دكتورعلي الصوفي رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر إن المؤتمر العام الثالث سيشهد طرح تعديل النظام الأساسي لتجمع الوحدة الوطنية ومناقشة التقرير الإداري والمالي والسياسي وانتخاب رئيس التجمع والهيئة المركزية الجديدة التي سيفتح باب الترشح لها خلال هذا الشهر.

وأشار الدكتور الصوفي أنه خلال الفترة الماضية عكفت اللجان الداخلية على دراسة الوضع العام للتجمع على ضوء نتيجة الانتخابات النيابية والبلدية وقد خرجت تلك اللجان بمجموعة من الأسباب و المقترحات والحلول المطلوبة لمعالجة أوضاع التجمع في مرحلة الانطلاق الجديدة.

وكشف الصوفي عن قيام أعضاء الهيئة المركزية الحالية بتقديم استقالاتهم أمام المؤتمر مؤكدا أن عددا منهم أبدا استعداده لافساح المجال لدماء جديدة ضمن عملية التطوير المستمرة واشار الصوفي الى الحاجة الي تطوير النظام الاساسي للتجمع وأهمية إعادة الهيكلة التنظيمية وقال إن اللجان المكلفة بدراسة أوضاع التجمع توصلت إلى أن جزءا كبيرا من أسباب نتيجة الانتخابات كانت ترتبط بموقف عام تجاه كل الجمعيات السياسية وليس التجمع وحده واضاف بان تجمع الوحدة الوطنية في السنوات الماضية كان قد ركز جهده للإهتمام بالدفاع عن البحرين خارجيا الشئ الذي كان على حساب أدائه في الساحة الداخلية.

مقابلة 04
رئيس التجمع:
المؤتمر الثالث دليل على حيوية التجمع والجمعيات السياسية لا تنتهي بالإنتخابات

فعاليات 06
رصد لندوة تجمع الوحدة الوطنية «الموقف من الدعم الحكومي»..

مساحة للرأي 07
د. أسعد السعدون: تجمع الوحدة الوطنية في منظور قيادة البلاد الرشيدة

الأخيرة 08
أبرز التعديلات المقترحة في النظام الأساسي أمام المؤتمر العام

تجمع الوحدة الوطنية
National Unity Assembly

المؤتمر العام الثالث

يدعو تجمّع الوحدة الوطنية جميع أعضاءه لحضور
المؤتمر العام الثالث تحت شعار «انطلاقة جديدة»

الزمان: الساعة التاسعة صباح يوم السبت ١٦ مايو ٢٠١٥م

المكان: قاعة جمعية المهندسين بالجفير

جدول أعمال المؤتمر العام غير العادي

- تلاوة القرآن الكريم
- انتخاب مكتب المؤتمر العام
- كلمة رئيس الهيئة المركزية
- الموافقة على تعديل النظام الأساسي

أمور تنظيمية

يحق لكل من سدد الاشتراك السنوي عن عام ٢٠١٥ «عشرة دنانير»:

- حضور المؤتمر العام
- الترشح لعضوية الهيئة المركزية
  «يشترط مرور ستة أشهر على تسجيل العضوية»
- انتخاب أعضاء الهيئة المركزية

جدول أعمال المؤتمر العام العادي

- كلمة رئيس التجمّع
- انتخاب مكتب المؤتمر العام
- التقرير الإداري
- التقرير المالي
- التقرير السياسي
- انتخاب رئيس تجمّع الوحدة الوطنية
- استقالة الهيئة المركزية
- انتخابات الهيئة المركزية
- مايستجد من أعمال

يرفق المترشح مع طلب الترشح

- عدد ٢ صورة شخصية ٤x٦
- صورة من البطاقة السكانية
- موجز للسيرة الشخصية في حدود صفحة A4 بعدد كلمات لاتزيد عن ٤٠٠ كلمة

دفع الاشتراك السنوي مفتوح حتى ٩ مايو ٢٠١٥م بمقري التجمّع بالبسيتين ومدينة حمد من الساعة ٩ – ١٢ ظهراً ومن ٥ – ٨ مساءً
«وتتم إجراءات الترشح بمقر التجمع بالبسيتين»

يتم إعلان قبول المترشحين للهيئة المركزية
بمقر تجمّع الوحدة الوطنية يوم السبت الموافق ٩ مايو ٢٠١٥م

@nuabahrain
/nua
PIN: 2A8F12AB
@nuaBahrain

www.altajam3.org
info@altajam3.org
tgonu.mc@gmail.com

33063832 - 32231030
17003137 - 17003135
17003134 - 17003136

تجمع الوحدة الوطنية وعاصفة الحزم.. بيان مبكر ومواقف كبيرة..

رئيس التجمع للفضائية السعودية: نأمل أن يقود خادم الحرمين الشريفين توحيد الصف العربي لصد المؤامرات

منذ بداية عملية عاصفة الحزم كان موقف تجمع الوحدة الوطنية معبرا عن امال وطموحات الشعب البحريني والخليجي عبر بيانه المبكر الذي أعلن فيه التجمع عن ترحيبه الكامل بقرار خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبد العزيز ال سعود وقيادات دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بالاستجابة الفورية لنداء الرئيس اليمني الشرعي عبد ربه منصور هادي لاشقائه العرب بالتدخل العسكري لحماية اليمن واستعادة الشرعية وصد عدوان المليشيات الحوثية الطائفية على الشعب اليمني الشقيق في خطوة مباركة بتنفيذ عملية عاصفة الحزم التي تعبر عن تفعيل ناجح لاستراتيجية الدفاع الخليجي والعربي المشترك لمواجهة العدوان الخارجي.

تقرير: جمال حسن

واعلن التجمع في بيانه عن وقوفه خلف قيادة مملكة البحرين وترحيبه بمشاركة البحرين الفاعلة في عملية (عاصفة الحزم) لصد عدوان مليشيات الحوثي الطائفية المدعومة من ايران.

واعتبر تجمع الوحدة الوطنية ان عملية (عاصفة الحزم) هي معركة العزة والكرامة العربية في مواجهة العدوان الطائفي ومشروعه التوسعي لاحتلال الدول العربية وتغيير هويتها الثقافية والمذهبية والدينية والتي بدأت باختطاف العراق وماتبعها من عمليات قتل وذبح لشعبه والشعب السوري ثم أخيرا محاولة اختطاف اليمن.

مؤكدا أن هذا التحالف الخليجي والعربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية يعبر عن استراتيجية عربية موحدة وبداية صحيحة لمواجهة ووقف التمدد الايراني في المنطقة بعد أن ثبت بما لا يدع مجالا للشك إصرار ايران على التمادي في تعديها السافر وحربها الطائفية ضد الشعوب العربية.

ودعا بيان تجمع الوحدة الوطنية شعب البحرين وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي للوقوف صفا واحدا خلف قيادتهم الرشيدة في معركة الكرامة العربية وعاصفة الحزم المنتصرة بإذنه تعالى.

ثم جاءت تصريحات الشيخ عبد اللطيف ال محمود في القناة السعودية الاولى معلقا على اجتماعات القمة العربية بشرم الشيخ تمضي في نفس الاتجاه بالتأكيد على الموقف الوطني الثابت لقيادة التجمع في دعم كل توجهات الوحدة الخليجية والعربية وتفعيل دور الجامعة العربية ولفت ال محمود الى أن القمة التي انعقدت بشرم الشيخ كانت مختلفة جدا عن القمم العربية السابقة وقال: لم نكن نسمع من القمم غير بياناتها التي لا تسمن ولا تغني من جوع لكننا شهدنا في هذه القمة خطوات جدية وقبلها كان هناك عمل وليس قول وهو محاولة صد الهجوم على الأمة العربية وعلى المنطقة العربية والتي تحاول فيها عدة دول تنفيذ خطتها المعلنة منذ ٢٠٠٥ لما يعرف بالشرق الأوسط الجديد عبر تنسيق بين امريكا وبين نظام ولاية الفقيه لاضعاف الامة العربية. وختم رئيس التجمع مداخلته معبرا عن أمله الكبير في خادم الحرمين الشريفين أن تكون له القيادة التي تتكامل مع بقية قيادات الدول العربية للوقوف صفاً واحداً في وجه تلك المؤامرات.

رئيس الهيئة المركزية الاستاذ عبد الله الحويحي في منتدى مستقبل مجلس التعاون الخليجي بالكويت:

الحراك الشعبي والإصلاح السياسي لتعزيز فكرة الاتحاد الخليجي

الحويحي يقترح تشكيل وفد شعبي من المنتدى لزيارة قيادات دول مجلس التعاون لدعم مشروع الاتحاد الخليجي

شارك المهندس عبد الله الحويحي رئيس الهيئة المركزية بتجمع الوحدة الوطنية في فعاليات منتدى مستقبل مجلس التعاون الخليجي الذي نظمه اللقاء السنوي الخامس والثلاثين منتدى التنمية بدولة الكويت يومي الجمعة والسبت ٦-٧ فبراير وناقش المنتدى مستقبل التكامل السياسي الخليجي من خلال الورقة التي قدمها د. محمد هويدن من دولة الامارات العربية المتحدة وورقة بعنوان فرص المواطنة والهوية الخليجية مستقبلا للدكتورة سوسن كريمي من مملكة البحرين.

وفي تعقيبه على مستقبل فكرة الاتحاد الخليجي خلال الجلسة الثانية في المنتدى أكد المهندس عبد الله الحويحي أن المخاطر والأحداث التي تشهدها المنطقة تستدعي الدعوة الى الاتحاد فما نتعرض له من الأخطار تتجاوز ما تعرضت له دول الخليج عندما تداعت لإنشاء مجلس التعاون واضاف متسائلا هل تريد دول مجلس التعاون ظروفا أكثر خطورة مما تتعرض له الان حتى تتداعى للاتحاد.

واكد الحويحي على ضرورة ان يواكب فكرة الاتحاد التي يدعو لها القادة الخليجيين حراكا شعبيا على مستوى دول الخليج العربي في سبيل الدفع لفكرة الاتحاد وذلك بمثل هذا المنتدى وان هناك الكثير من الانشطة في هذا الإطار لكنها تتم على استحياء والمطلوب ان تكون الشعوب هي الضمانة لنجاح هذه الدعوات واستمرارها وبقائها.

مشيرا الى اهمية مواكبة ذلك الحراك بإصلاح سياسي على ان تقوم دول الخليج بتطوير اوضاعها الدستورية الى مزيد من المشاركة الشعبية مع احتفاظ كل دولة بمكتسباتها السياسية والاجتماعية.

وطرح الحويحي مقترحا لتعزيز الحراك الشعبي بان يخرج المنتدى بعدد من الاقتراحات في هذا الاتجاه من خلال تشكيل وفد يزور القيادات السياسية بدول مجلس التعاون لتعزيز فكرة الاتحاد الخليجي واهمية تفعيل دور اللجنة الاستشارية ووضع خطة عمل للتحول التدريجي الى الاتحاد الخليجي.

وقال الحويحي ان أحد اهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربي هي هويتها القومية التي باتت تشكل تحديا مصيريا لدول الخليج التي اصبحت الوافدة للعمل بها اغلبية باتت تهدد عروبة هذه المنطقة مؤكدا على ان دعوتنا للاتحاد ليس بمفهوم حرق المراحل، فإننا نطالب بالتدرج وضرورة وضع خطة زمنية للتدرج في عملية الاتحاد وصولا الى الاتحاد الشامل وبالشكل الذي يترجم رغبة شعوب هذه المنطقة.

وقدم الاستاذ عبد الله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي الأسبق ورقة بعنوان من التعاون الى الاتحاد.. أحلام القادة وأوهام الواقع ، قال فيها ان مجلس التعاون صار حقيقة واقعة في السياسة الدولية لكن موضوع الاتحاد الخليجي والمبادرة السعودية التي تم تقديمها للجنة الاستشارية لم تتحرك خطواتها للأمام بسبب عدم الاجماع وعدم تسويق الموضوع من جانب الاخوة السعوديين تجاه المترددين لإزالة الشكوك التي لديهم وتجاه المعارضين للفكرة لتخفيف حدة معارضتهم لها وقسم بشارة مواقف الدول الخليجية الى ثلاثة اقسام البحرين وقطر مؤيدين لفكرة المشروع اما الامارات والكويت مترددين تجاه المشروع وعمان رافضة للمشروع منذ الاجتماع الثاني للجنة الاستشارية.

في الحلقة الحوارية التي عقدها التجمع بعنوان «قراءة في البرنامج الحكومي.. الأولويات والمطالب»..

توافق بين آراء المشاركين على ان ماعرضته الحكومة يعتبر مدونة أهداف وليست برنامج عمل

إتفقت اراء المشاركين في الحلقة الحوارية التي عقدها تجمع الوحدة الوطنية مساء السبت ١٧ يناير بمقره بالبسيتين على ان ماعرضته الحكومة على مجلس النواب ليس ببرنامج عمل حكومي بل نسخة مكررة للبيان الحكومي الذي قدمته الحكومة في فصول تشريعية سابقة وان ماحواه البرنامج انما هي مجرد عبارات انشائية قد تعبر عن اهداف لكنها لا تتضمن مؤشرات ولا الية واضحة للتنفيذ أو القياس ولا الميزانيات المطلوبة لتنفيذ تلك الأهداف.

آل محمود: لابد من وجود ارتباط بين البرنامج وعجز الدولة والفوائض السابقة

الحويحي: ما يحدث الآن هو اختبار لقدرة مجلس النواب على أخذ دوره المطلوب في هذه المرحلة المفصلية الحساسة

النائب محمد الجودر: لا نتحدث عن رفض للبرنامج بالكامل بل نريد تعديله بما يتوافق مع رؤيتنا قبل الموعد المحدد

دكتور الكويتي: المجتمع محجوبة عنه كل المعلومات التي تمكنه من تقييم برنامج الحكومة

الكاتبة الصحفية بثينة خليفة: لماذا لم تحاول الحكومة الإستفادة من التجربة الأردنية؟

يعقوب السليس: ما مصير القواسم المشتركة التي خرج بها حوار التوافق الوطني؟

الأستاذ علي فيصل

الأستاذ يوسف عقيل

الأستاذ عبد الحكيم الصبحي

الكاتبة الصحفية بثينة خليفة

وقال سعادة النائب محمد الجودر في حديثه في الحلقة بأن النواب متفقون على أن البرنامج المقدم هو برنامج انشائي ويحتاج الى الكثير من التعديلات وقال إننا لا نتحدث عن رفض للبرنامج بالكامل بل نريد تعديله بما يتوافق مع رؤيتنا قبل الموعد المحدد ٤ فبراير ٢٠١٥.

وأضاف نركز على نقاط أساسية هي الإسكان وتحسين الحياة المعيشية وتثبيت علاوة غلاء المعيشة والصحة والتعليم.

وقدم الدكتور محمد الكويتي عضو الهيئة المركزية بتجمع الوحدة الوطنية ورقة تناولت برنامج الحكومة وماذا سيعالج خلال السنوات الأربع القادمة حيث أوضح بأن البرامج الحكومية تعد جزء من رؤية استراتيجية اقتصادية الا أن برنامج الحكومة المقدم الان لم يهتم بالمؤشرات المحلية والعالمية التي تؤثر على البحرين من حيث نموها وتطورها ومكانتها بين الدول وذلك مثل مستوى الشفافية وتدفق رؤوس الاموال وتطوير بيئة العمل والنزاهة ومدركات الفساد وحقوق الانسان وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والتنموية والسياسية والاجتماعية مستدركا بأن تقديم برنامج الحكومة في حد ذاته يعد خطوة نحو المساءلة وفرصة لتعميق الديمقراطية.

وطرح الكويتي تساؤلات حول المحور السيادي الذي أكد على الأمن والاستقرار نتيجة العدل وقال إن المجتمع محجوبة عنه كل المعلومات التي تمكنه من تقييم برنامج الحكومة فكيف يتم الارتقاء بالعمل السياسي والحقوقي في ظل حجب تلك المعلومات عن السياسيين والصحفيين والمهتمين بكشل عام.

وقال الكويتي على الرغم من أن البرنامج يذكر بوضوح أن النفط هو مصدر ناضب لكنه برغم ذلك لم يقدم لنا تصوراً عن البديل.

واستنكر عبد الحكيم الصبحي عضو المكتب السياسي بالتجمع على نواب البرلمان قبولهم وصف ماقدمته الحكومة لهم بأنه برنامج موضحا أن الذي تم تقديمه ليس ببرنامج عمل حكومي وفي حال قبول البرلمان بما طرح له فقد تلجأ الحكومة الى القيام بعملية الإستدانة وفرض رسوم أو ضرائب بحجة العجز في الميزانية المطلوبة لتنفيذ تلك الأهداف أو المشاريع.

الاستاذ سالم رجب زايد رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الدولية بالتجمع قال لايوجد برنامج بلاميزانية محددة وأن ماتم طرحه إنما هي محاولة فصل غير ممكنة بين البرنامج وميزانية تنفيذه وأشار زايد الى الفائض من ميزانية الفصل التشريعي السابق متسائلا كيف يتم اعداد ميزانية جديدة بتغافل عن فائض الميزانية السابقة وحذر زايد من اللجوء للإستدانة ودعا الى التقليل من الدين العام على الدولة وتلاشيه لافتا الى الى أهمية أن تسير هذه البرامج الحكومية وفقا لاستراتيجية الدولة ٢٠٣٠

الكاتبة الصحفية بصحيفة البلاد بثينة خليفة قالت إنه وفي السنوات الماضية لم نكن نعرف كيف تصيغ الدولة برنامجها ولكن جزى الله التعديلات الدستورية خيرا بكونها جعلتنا نطالع هذا البرنامج وتساءلت بثينة منذ متى والحكومات تدار بالالتزامات الأدبية

وقارنت بين البرنامج الحكومي للأردن والبرنامج الحكومي الذي تم تقديمه للنواب متسائلة لماذا لم تحاول الحكومة الإستفادة من التجربة الأردنية.

أمين سر الدائرة السياسية بالتجمع جيهان محمد وصفت البرنامج بانه برنامج طموح جداً لكنه يفتقر للتفاصيل ويختلف اختلافاً تاماً عن غيره من البرامج التي يتم تقديمها في البرلمانات العالمية.

وتساءل الاستاذ يعقوب السليس القيادي بائتلاف شباب الفاتح في مداخلته عن مصير القواسم المشتركة التي خرج بها حوار التوافق الوطني داعيا الدولة للاتجاه نحو الصناعات التحويلية وأشار الاستاذ علي فيصل من قيادات ائتلاف شباب الفاتح الى التحدي السياسي الذي يواجه النواب والمتمثل في عدم تمرير برنامج بلاتفاصيل ووصف الناشط الشبابي الاستاذ يوسف عقيل مختصر برنامج الحكومة بانه عبارة عن مصطلحات مطاطة مشيرا الى تشابه برنامج البحرين مع الكويت إلا ان الاول يفتقد للمؤشرات وقال إن نسبة التغيير بين البرنامج الحالي والذي سبقه لا تتعدى ٢٥ بالمائة فقط وان الحكومة لم تنفذ ماتعهدت به من مشاريع في برامجها السابقة.

وفي مداخلة للاستاذ محمد القوتي عضو الدائرة السياسية بالتجمع قال إن التحدي في اثبات ايرادات الدولة التي تختفي او تلك المهدرة وقال من غير اثبات الهدر والايرادات لا نستطيع محاسبة الحكومة.

وعلق رئيس الهيئة المركزية بالتجمع المهندس عبد الله الحويحي على مداخلات الحضور قائلا إن ما يحدث الآن بعد تقديم برنامج الحكومة للنواب هو إختبار لقدرة مجلس النواب على أخذ دوره المطلوب في هذه المرحلة المفصلية الحساسة.

واكد الحويحي أن المشروع الإصلاحي لجلالة الملك هو مشروع جاد ولكن القائمين على التنفيذ غير جادين بالشكل المطلوب وبدون هذه الجدية سيفقد المشروع الإصلاحي معناه.

رئيس التجمع الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود تساءل في ختام الحلقة الحوارية عن حجم الفوائض من ميزانيات الدولة منذ ٢٠٠٢ وتأثيرها في تقليل العجز في كل مرة ولماذا لا تظهر في البرنامج او البيان الحكومي وقال لابد من وجود ارتباط بين البرنامج و عجز الدولة والفوائض السابقة مطالبا الحكومة بان تقدم بالاضافة الى هذا البرنامج الذي قدمته برنامجا تفصيليا لكل عام من الاعوام الاربع بحيث توضح فيه ماذا حققت وماذا تريد ان تحقق في خطة العام الذي يليه.

وشاركت في هذه الحلقة اعضاء من الدائرة السياسية في التجمع ونخبة من الاكاديميين وكتاب الرأي والسياسيين بجانب عدد المغردين وقيادات ائتلاف شباب الفاتح.

رئيس تجمع الوحدة الوطنية:

التجمع وُلد ليبقى..!

أكد الشيخ الدكتور عبداللطيف المحمود رئيس تجمع الوحدة الوطنية أن التجمع ولد قويا وسيستمر، بالرغم من الكبوة التي تعرض لها خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية الماضية، مضيفا أن التجمع تعرّض للعديد من المؤامرات والمخططات الداخلية والخارجية التي سعت إلى إضعافه.. وقال المحمود في حوار مع «أخبار الخليج» إن التجمع سعى منذ بدايته إلى هدف واحد وهو حماية الوطن والحفاظ على استقراره واستقرار النظام السياسي في المملكة.. كما تحدث المحمود عن الأخطاء التي وقع فيها التجمع خلال الفترة الماضية، وما هي الخطط المستقبلية التي ستطرح أمام المؤتمر العام الثالث للتجمع يوم ١٦ مايو القادم، وهل سيستمر المحمود في رئاسة التجمع أم سيكون له رأي آخر.. وهذا نص الحوار:

أرجو من القيادات الجديدة أن تعمل على تحويل التجمع إلى مؤسسة وطنية لا ترتبط بأشخاص

لم نتفرغ لإعداد الكوادر وانشغلنا بدعم استقرار النظام وإيصال صوت الفاتح للخارج

المؤتمر الثالث دليل على حيوية التجمع والجمعيات السياسية لا تنتهي بالإنتخابات

في البداية نريد معرفة رأيكم في أداء التجمع منذ بدايته وحتى الآن، خاصة بعد نتيجة الانتخابات السابقة؟

أولاً، أريد أن أؤكد أن تجمع الوحدة الوطنية ولد بطريقة غير معهودة، فعادة أي حزب سياسي يكون له فكرة واضحة وله مؤسسون، ويبدأ بالدخول في الشارع السياسي صغيرا ثم يكبر، أما تجمع الوحدة الوطنية ولد بالعكس، فوقت الأزمة لم يكن لدينا تصور محدد للتجمع، وإنما بدأ بدعوة من قبل مجموعة من الشخصيات لمواجهة الأزمة، واستجاب لها في التجمع الأول في فبراير ٢٠١١ أكثر من ٣٠٠ ألف مواطن، ومع تطور الأحداث وظهور الحراك الطائفي الموجه ضد بقية مكونات المجتمع البحريني استدعى الأمر إلى أن ندعو إلى تجمع آخر كان في مارس ٢٠١١ وكان الحضور أكثر من التجمع الأول، وهنا شعر الجميع بأنه لابد أن يكون لهذا التجمع كيان وانه ولد ليبقى، حيث شعر الجميع بأن هذا الكيان هو الذي يستطيع أن يقف أمام المطالبات الطائفية لأنه مكون وطني وبالتالي يعبر عن جميع شرائح وتوجهات المجتمع وانتماءاته.

الأمر الآخر أن القوى المراقبة للوضع سواء من الدول أو المنظمات والمؤسسات الدولية جاءت إلى البحرين وكانت تبحث عن جهة تمثل هذا التجمع، حيث إنني من شهر فبراير ٢٠١١ إلى يونيو من نفس العام أجريت أكثر من ٤٣ لقاء مع جهات دولية، لذلك كان رأى عدد من المختصين انه يجب أن تكون هناك جمعية سياسية للتجمع.

وبعد أن منّ الله تعالى على البحرين بالأمن والاستقرار، كثير من الناس الذين كانوا يؤيدون الفكرة ويدعمون التجمع بدأوا ينشغلون بأنفسهم ويبتعدون، وبقيت المجموعة التي عملت على استمرار هذا التجمع إلى الآن، لذلك بعد أن بدأ بهذا الزخم والقوة اخذ في التراجع، ومن هنا بدأنا نبحث في هذا الأمر وكان لدينا أمل أن يستمر هذا الزخم الشعبي في دعم التجمع، ولكن لأسباب كثيرة لم يستمر هذا الدعم.. وجاءت نتيجة الانتخابات وبعد الانتخابات جلسنا نراجع وضعنا سواء من ناحية الانتخابات أو وضع التجمع بشكل عام.

وما هذه الأسباب التي أثرت على الدعم الشعبي للتجمع؟

هناك أسباب داخلية، وسيتم عرضها على المؤتمر العام لبحثها، ومنها أننا لم نستطع أن نتفرغ لإعداد الكوادر التي تستطيع أن تقنع وتحشد المواطنين حول التجمع، وأيضا لضعف الموارد المالية التي حدت من تحركنا، وانشغلنا في الفترة الأولى بهدف أساسي وهو استقرار النظام السياسي في البحرين وبقاؤه وإيصال رأي أهل الفاتح إلى الدول العربية والأجنبية والمحافل والمؤسسات السياسية والحكومية الدولية الشعبية وانشغلنا بالشأن الخارجي عن الداخلي، جاء على حساب تواجدنا بقوة في الشارع البحريني الداخلي وهذا جعل الناس يبتعدون شيئا فشيئا عن التجمع وهذه من النقاط التي نتحملها في التجمع.

وهناك أيضا أسباب خارجية تمثلت في قوى سياسية كانت تخشى من هذا التجمع لأنه يمثل وحدة وطنية قوية، وكان هناك تخوف من ذلك وحاولوا بطرق كثيرة أن يضعفوا التجمع ويشقوا صفه، وأيضا كان هناك دول من الخارج عملت ضد التجمع وقاعدته الشعبية، إضافة إلى ذلك فإن هذا المكون الوطني تواجدت به توجهات فكرية عديدة وبعد انتهاء الأزمة بدأت الانشقاقات تظهر داخله، إضافة إلى ذلك فإن الشعب البحريني لم يكن مسيّسا والوعي الشعبي السياسي لم يكن بالمستوى الذي يجعله يستشعر قيمة التجمع سياسيا، ومن هنا ضعف الدعم للتجمع من الجانب الشعبي.

ولكن بعض الجمعيات السياسية تنسب نجاح التجمع إليها؟

كانت بداية الفكرة من الجمعيات الإسلامية السياسية والخيرية، وهؤلاء كلهم أتوا إلى جمعية الشورى والجمعية الإسلامية لبحث مواجهة الأزمة، وواجهنا الأزمة بطريقة شملت الجميع، فكانت الجمعيات الإسلامية جزءا من هذا الحراك الشعبي، ولكن بعد نجاحنا هناك جمعيات أرادت أن تنفرد بهذا النجاح، وكانت هناك محاولات لإقصاء التيار الوطني والتيارات الأخرى والاستحواذ على هذا التجمع، وهذا ما رفضته بشدة، فقوة التجمع كانت قوة وطنية أكثر من أنها قوة سياسية وإسلامية، ومن حق المجتمع الذي وقف هذه الوقفة، بالتالي كان توجهي هو أن نعبر عن هؤلاء المواطنين بمختلف توجهاتهم، وان نميز بين ما تستطيع أن تقوم به الجمعيات الإسلامية السياسية والخيرية وما ينبغي أن يقوم به التجمع كممثل لمجمل الشارع الوطني بشكل عام بطرح وطني بعيدا عن الإيديولوجيات.

هل ترى أن البداية القوية للتجمع أضرت به بعد أن أصبح جمعية سياسية أكثر من أن تكون قد نفعته؟

لا نستطيع أن نقول إنها أضرت به، ولكنها كانت السبب في وجوده، أما ما حدث فيما بعد من ضعف كان كما قلت بسبب قوى خارجية عملت على إضعافه، بالإضافة إلى أننا في التجمع أردنا أن نعبّر عن احتياجات الناس من خلال شخصية قانونية وشكل دستوري متمثل في جمعية سياسية، ولكن قد يكون سقف مطالب الناس عاليا واعتقدوا أن التجمع يستطيع أن يحل لهم كل الأزمات بين ليلة وضحاها بينما لم تكن الأمور بهذه البساطة وبالتالي انفض الناس عنه وهم من كانوا يمثلون قوة التجمع، فالمثل يقول «قوة الفأس من عصاه» فالناس كانوا يمثلون العصا بالنسبة إلى التجمع.

أيضا تجمع الوحدة الوطنية كجمعية سياسية أراد أن يسير في النطاق القانوني وان يعمل مع الشعب والدولة لمصلحة الجميع ولا يمكن أن يعمل إلا من خلال القنوات الدستورية المتاحة له وهي مجلس النواب والمجالس البلدية، ولذلك قررنا خوض الانتخابات واستعددنا قبل الانتخابات السابقة من خلال برنامج انتخابي ومشروع سياسي واضح لم تحققه أي جمعية أخرى وكانت الفكرة واضحة جدا لدينا للانطلاق بالمشروع الإصلاحي لجلالة الملك والتعديلات التي ينبغي أن تكون لمسيرة الوطن ولمصلحة

الأجيال القادمة.

ولكن ما الأخطاء التي وقع فيها التجمع وأدت إلى هذه النتيجة في الانتخابات؟

أولاً: كثرة عدد المرشحين للمجلس النيابي لم يكن موفقا وكان يجب أن يكون العدد اقل، وأيضا عدم توفر الكوادر السياسية المنتمية للتجمع التي تخوض العمل الانتخابي، بالإضافة إلى اعتمادنا على أن للتجمع برنامجا سياسيا وانتخابيا متقدما سوف يلقى قبول واهتمام من قبل الشارع، وهذا ما لم يحدث وبالتالي كانت قراءتنا غير دقيقة للشارع البحريني، بالإضافة إلى انه كان يجب أن ندرك حجم الضرر الذي حدث للتجمع بسبب التشويه الذي تم على مدار السنوات الأربع الماضية وهذا الأمر لم يتم تقييمه من قبل التجمع بشكل دقيق، لان التشويه جاء من جميع الجهات، وتعرضنا لهجمة شرسة ومحاولة تشويه، ولم نكن مستعدين للدخول في مناكفات بين أطراف الوطن الواحد وأقول إن محاولات التشويه هذه نجحت، لأننا كنا مشغولين جدا من اجل الدفاع عن الوطن أكثر من انشغالنا بالدفاع عن أنفسنا وخلال هذه الفترة استطاعت الدعايات والهجمات تلك أن تفعل فعلها، ولكن حتى لو لم ننجح في الانتخابات فإننا نجحنا في هدفنا خارجيا وهو أن نرفع صوت البحرين ونسمع صوت أهل البحرين للعالم كله، وهذا شرف لا يستحقه إلا من قام به، أما الذين انشغلوا فقط للعمل للانتخابات فقد نجحوا على مستواهم.

وبعد الانتخابات قمنا بعملية تقييم شفافة سواء على المستوى السياسي والتنظيمي، وواجهنا أنفسنا بالأخطاء التي تمت خلال الفترة الماضية وأثناء الانتخابات وهذا ما سوف يطرح أمام المؤتمر العام حتى نكون واضحين أمام الأعضاء، وسيكون هناك مناقشة لهذه الأخطاء، وسنخرج بتوصيات لمعالجتها في المرحلة القادمة، ومن المهم جدا أن ندرك كيفية الاستفادة من التجربة التي خضناها على مدى أربع سنوات، ونعتقد أن قيام التجمع بعقد المؤتمر العام الثالث له وطرح القضايا بشكل شفاف أمام الأعضاء هو دليل على حيوية هذا التنظيم، ولو كان التنظيم ضعيفا لانهار.

القول إن التجمع دفع بالصف الثالث في الانتخابات هل كان نتيجة لثقة زائدة أم خوف القيادات من المشاركة؟

الذين قادوا التجمع من بعد نشأته لم يكونوا يريدون أن يقال عليهم إنهم جاءوا من اجل مصالح خاصة ومطامع ترشيح لذلك ابعدوا أنفسهم وفتحوا المجال لآخرين لخوض الانتخابات، باعتبار أن هؤلاء هم الجيل الجديد الذي يجب الاهتمام به، لان جيلنا نحن كبير في السن ولابد أن نوجد جيلا آخر من الشباب يتولى المسئولية، ونحن يهمنا في هذه المرحلة أن نوجههم ونمدهم بالخبرات التي نمتلكها.

واعتقد أن التجمع ولد من رحم الوطن والمواطنين أنفسهم، لذلك أردنا أن يبدأ المواطنون أنفسهم في تولي المسئولية واخذ مكانهم في المجتمع، فأنا على سبيل المثال إذا دخلت الانتخابات كان من الممكن أن أفوز بها بالتزكية ولكنني من البداية لم أكن ارغب في الدخول في المجلس النيابي وهذا الكلام من البداية منذ ٢٠٠٢ ولم يكن عندي رغبة في الدخول للانتخابات، والأخوة الموجودون معنا بالتجمع بالرغم من خبراتهم السياسية وقدراتهم ولكن أرادوا إعطاء الفرصة للمواطنين والشباب وإظهار من بين أحضان الوطن من يتولى هذه المسئولية.

وبماذا ترد على من يقول إن التجمع انتهى بعد الانتخابات؟

هذا القول مجرد شعور لما حدث بعد الانتخابات، ولكن أؤكد أن التجمع مستمر وان عقد المؤتمر العام الثالث للتجمع دليل على حيويته، فالجمعيات السياسية لا تنتهي بالانتخابات والتجمع يمتلك مشروعا سياسيا وبرنامجا يعبر عن مصالح الناس، وأريد أن اكشف عن أمر مهم؛ وهو انه لا يزال هناك من يطلب اللقاء مع التجمع من قبل الدول الأخرى، وبالتالي ما زال التجمع قوة معترفا بها داخليا وخارجيا، ولكننا في المرحلة الحالية نعيد ترتيب أوراقنا داخليا لنبدأ بداية تكون منطلقة من توصيات المؤتمر.

وماذا عن الشباب ودورهم خلال الفترة القادمة، وخاصة بعد أن انشق شباب الفاتح عن التجمع؟

أود أن أقول إن التجمع أبوابه مفتوحة للجميع، ومن اختار أن يخرج من التجمع لديه حساباته التي خرج من اجلها، واكرر وأقول إن التجمع سيبقى للجميع سواء وجدنا نحن أو وجد غيرنا، والباب مفتوح لهؤلاء الشباب أن يرجعوا، بعد أن اثبت لهم الواقع أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا بمفردهم، وعملية التشرذم للقوى لا تنتج شيئا، ونحن عملنا في التجمع من اجل أن نجمع، لذلك طيلة الفترة الماضية عملنا على إيجاد ائتلاف الفاتح مع الجمعيات الأخرى واستطعنا تقديم رؤية واحدة أيام الحوار الوطني وأيضا القائمة الموحدة خلال الانتخابات رغم التوجهات المتباينة بين أطراف الائتلاف وكانت تجربة جديدة تحدث للمرة الأولى في البحرين أن يكون هناك قائمة موحدة لأكثر من جمعية سياسية وبالرغم من عدم النجاح في الانتخابات ولكن يظل لدينا نجاح تحقيق قائمة واحدة، ولكن هناك من انشق لحسابات خاصة أيضا وهؤلاء الذين خرجوا هل حققوا شيئا؟ لم يستطيعوا أن يفعلوا شيء، فالواقع اليوم في العالم كله يدل على أن الجميع يتوحد من اجل المصلحة العامة والخاصة، ومسألة أن يكون عندي رأي أتمسك به وانفصل إذا لم يوافق عليه فهذا لا يقدم حلاً، بل يجب أن نعمل على جمع الأفكار واختيار الأصلح منها والعمل على تطبيقها.

وهل ترى أن دور ائتلاف الفاتح قد انتهى بعد الانتخابات ؟

ائتلاف الجمعيات السياسية نرى انه بحاجة إلى إعادة مراجعة لأهدافه ونشاطه في المرحلة القادمة فنحن بحاجة إلى إعادة تقييم لما حدث خلال المرحلة السابقة وبالتالي طرحنا فكرة ضرورة تقييم التجربة ككل وتحديد نقاط القوة والضعف الموجودة في الائتلاف، لذلك كان رأي التجمع هو تعليق مشاركته في الائتلاف إلى حين عرض هذا الأمر على المؤتمر العام لتحديد المسار الذي يراد أن يتبع في عمل الائتلاف في المرحلة القادمة.

البعض يرى أن التجمع يستمد تواجده الحالي من الشيخ عبداللطيف المحمود، فما رأيك في ذلك؟

أنا كمواطن انشغل بالوطن طيلة حياته، سوف أبقى منشغلا بأي شيء يخدم الوطن، وكون أن التجمع وجد وكنت المتحدث باسمه فهذا لا يعني أنني سأبقى طيلة الحياة في التجمع، ولذلك ما أسعى إليه منذ البداية أن يكون التجمع عملا مؤسسيا وليس قائما على شخص بعينه، فأريده مؤسسة وطنية تبقى ولا ترتبط باسم أي شخص، وان يكون لها ثقافتها وقانونها ونظامها وأخلاقيتها وقيمها ،وهذا ما أصر عليه.

وهل تمكنت من تحقيق ذلك؟

حتى الآن لم نفلح، ولكن أرجو من القيادات الجديدة أن تفلح في ذلك وتعمل على تحويل التجمع إلى مؤسسة وطنية لا ترتبط بأشخاص.

وهل سترشح نفسك لرئاسة التجمع مرة أخرى؟

أود أن يأتي أحد غيري لكي يقود التجمع.

ولكن بشكل واقعي لا يمكن أن يترشح أحد أمامك في رئاسة التجمع؟

أدعو الجميع الترشح أمامي، وأنا من جهتي سأدعم الفائز بكل ما امتلك من قدرات، فانا أتمنى أن أرى جيلا جديدا يعمل، وأود أن أرى أبنائي وإخواني في التجمع يستلمون العمل، ونحن موجودون لكي نعينهم بالرأي وبالخبرة، ومستعد أن أكون مستشارا لمن ينجح، فألاهم عندي أن أرى التجمع مؤسسة وطنية تشمل جميع الآراء والأطياف وتصل إلى رؤية محددة لمصلحة كل المواطنين من غير تمييز ومن أجل دولة قوية لها مشاريعها النامية وتحقق تقدما اقتصاديا وعمليا وتساهم في دفع الحضارة الإنسانية إلى الأمام.

وماذا عن المؤتمر العام الثالث، وهل سيكون هناك شكل إداري جديد للتجمع؟

سيقام المؤتمر العام الثالث للتجمع في ١٦ مايو القادم، وسيتم انتخاب الهيئة المركزية بشكل كامل وهي ٣٠ عضوا بالإضافة إلى الرئيس ينتخب من بينهم ١١ عضوا للجنة التنفيذية، وللهيئة المركزية رئيس ونائب لإدارتها، واللجنة التنفيذية تنتخب من الهيئة المركزية وتكون برئاسة رئيس التجمع، بالإضافة إلى ذلك هناك المكتب السياسي ويرأسه رئيس التجمع وبعض أعضاء الهيئة المركزية واللجنة التنفيذية لإدارة العمل السياسي داخل التجمع.

وهناك مقترح أن يكون هناك ثلاثة مساعدين لرئيس التجمع للشئون السياسية والشئون التنظيمية والشئون المالية والإدارية؛ لتخفيف العبء الموجود على الرئيس، وقد بدأنا في فتح باب تجديد الاشتراكات من ١ ابريل وسيستمر حتى ٩ مايو القادم، وقد تم فتح باب الترشح للهيئة المركزية أمام الأعضاء ابتداء من يوم الأربعاء الماضي.

لقاء تجمع الوحدة الوطنية بوزير الدولة البريطاني لشئون الشرق الأوسط

زيارة تجمع الوحدة الوطنية لمنظمة العفو الدولية

لقاء رئيس تجمع الوحدة الوطنية مع السفير الياباني

زيارة وفد تجمع الوحدة الوطنية لجمهورية جنوب إفريقيا

فى ندوة تجمع الوحدة الوطنية «الموقف من الدعم الحكومى»..

عضو الهيئة المركزية للتجمع وعضو مجلس الشورى درويش المناعي: لابد من ايصال الدعم للمواطنين باسلوب مريح

الخبير الاقتصادي أسعد السعدون يحذر من التضخم الناتج عن رفع الدعم عن السلع والخدمات

النائب قراطة: قلقون من أن يفقد الدينار قيمته نتيجة ارتفاع الدين العام

في حلقة حوارية بعنوان «الموقف من الدعم الحكومي»، عقدها تجمع الوحدة الوطنية مساء أمس الأول (الأربعاء) في مقره بالبسيتين حذّر النائب أحمد قراطة من دخول البحرين مرحلة الخط الأحمر وفقدان الدينار البحريني قيمته الشرائية؛ بسبب ارتفاع الدين العام مع نهاية العام ٢٠١٦ إذ سيبلغ ٧ مليارات.

فيما رأى عضو مجلس الشورى درويش المناعي أن «الحكومة تواجه ٣ تحديات، أول تحدٍ هو العجز الفعلي في الموازنة، ففي خلال العام ٢٠١٢ بلغ العجز ٢٢٦ مليونا، و٢٠١٣ بلغ ٤١٠، أي بزيادة ٥٥ في المئة».

استهل الحديث خلال الحلقة الحوارية الخبير الاقتصادي أسعد السعدون، قائلاً: «كلما عرضت الموازنة على مجلس النواب تثار تساؤلات عن الدعم الحكومي عن مجموعة من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، والتي تعتبر ضرورية للمواطنين وأساسية في التأثير على مستويات الدخل، ولكنها من زاوية أخرى تثقل كاهل الموازنة وتدفع المشرّع إلى البحث عن سبل متعددة للتخفيف من آثارها على الموازنة».

وتوقّع السعدون «أن تتجه الحكومة نحو خفض الدعم للسلع والخدمات، لكن في إطار خطة لترشيد الإنفاق الحالي، فمختلف دول العالم تدعم مواطنيها وتدعم السلع الأساسية ذات الاستهلاك العام، وأنواع الدعم المالي الذي يتلقاها المواطنون يتخذ أشكالا متعددة منها الدعم المباشر للسلع والخدمات مثل ما يحصل لدينا في البحرين، إذ تدعم الحكومة ٣ مجموعات من السلع والخدمات الماء والكهرباء والوقود وسلع غذائية أساسية وهي الطحين والدجاج واللحوم».

ونوه إلى «الآثار السلبية المحتملة نتيجة الأحاديث المتكررة عن ضرورة خفض الدعم، وكأنه مسلمة أساسية لا مجال إلى ولوجها، في حين أنه من الممكن الدخول في مجالات عدة ضمن ضبط الإنفاق الحكومي من دون المساس بالدعم الخاص بالمواطنين؛ لأنه يرتبط بشريحة هي بأمس الحاجة إلى هذا الدعم، إضافةً إلى أنه يؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى النمو الاقتصادي ويؤثر على جذب الاستثمار، ويؤثر على أهم عنصر من عناصر جاذبية مناخ الاستثمار في البحرين وهو انخفاض أسعار وأجور العمالة الأجنبية الوافدة في البحرين».

وأفاد «لو أننا فعلاً حصرنا الدعم الحكومي وحولناه إلى دعم مالي لفئات محددة وأطلقنا الأسعار، ماذا سيحصل في سوق العمل؟ سوف ترتفع أجور العمالة وترتفع أسعار خدماتهم، وبالنتيجة ما نقدمه بيدنا اليمين إلى المواطنين يؤخذ باليد الشمال».

وأضاف في بيانه لسلبيات ومخاوف إعادة توجيه الدعم «كذلك المؤسسات الاقتصادية كيف ستتأثر لو حددنا الدعم لفئات دون غيرها؟ بالتأكيد سترتفع أسعار خدماتها ومنتجاتها، وكلما كانت السلعة المنتجة ذات أهمية كبيرة كلما ستنتقل عدوى ارتفاع سعرها إلى بقية السلع والخدمات داخل المجتمع، فبمجرد أن يحصل ارتفاع أسعار لمجموعة معينة من السلع المهمة، تبدأ الدورة كاملة لتؤدي إلى تضخم اقتصادي يشمل مختلف السلع والخدمات، وبالنتيجة سوف يصاب المجتمع بحالة من التضخم الناجم هذه المرة عن رفع الدعم عن السلع والخدمات الموجهة إلى عموم المجتمع».

من جانبه، استعرض النائب أحمد قراطة ما أسماه أوجه الهدر في المال العام وعدم استغلال الموارد المالية للدولة استغلالاً صحيحاً.

واستهل قراطة حديثه في تبيان أرقام ارتفاع الدين، موضحاً «أننا وصلنا إلى مراحل مخيفة، فقد وصل الدين العام إلى ٣,٣ أي ٥ مليارات ونصف حتى نهاية العام ٢٠١٤، ومع نهاية العام ٢٠١٦ سيصل الدين العام إلى ٧ مليارات، ولدينا في اللجنة المالية بمجلس النواب حالياً مرسوم بأن الدين العام سيرتفع إلى ٧ مليارات، واحتمال قبل نهاية ٢٠١٧ يصل الدين العام إلى ٩ مليارات».

وأضاف «حين نصل إلى ٧ مليارات فإننا نكون دخلنا مرحلة الخط الأحمر من وصول الدين للناتج المحلي بما يمثله من نسبة ٦٠ في المئة من الناتج المحلي، وهو ما يشكل خطراً على الاقتصاد البحريني في أن يفقد الدينار البحريني قيمته الشرائية، فيما وصلت الفوائد على الدين العام سنوياً ١٨٠ مليونا، ما يعادل موازنة وزارة الإسكان».

وأفاد «لما ناقشنا برنامج الحكومة مع الوفد الحكومي أوضحنا أنه يجب على الحكومة أن لا تمس حياة المواطن لا برسوم أو ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، ولكن شاهدنا أن الحكومة بدأت مع بداية يناير ٢٠١٥ في فرض رسوم في هيئة تنظيم سوق العمل، إذ وصلت التأشيرة للعامل الأجنبي من ٢٠٠ إلى ٣٤٤ ديناراً، وإدارة الجوازات بدأت ترفع رسوم الإقامة من ٢٠ إلى ٣٥ ديناراً، والمخالفات المرورية ارتفعت وغيرها من الرسوم».

وفي استعراضه إحصاءات بشأن الدعم الحكومي المقدم في قطاع الطاقة والغاز، أوضح النائب قراطة أن «الشركات التي تستفيد من دعم الغاز لا تتعامل بشكل مباشر مع حياة المواطنين، فبعضها يدخل في الناتج المحلي، وبعضها يحصل على دعم من غير أن يؤثر على الاقتصاد البحريني».

لافتاً إلى أن «هيئة الكهرباء والماء تستخدم النسبة الأكبر في الغاز، ونحن لا نستورد الغاز وما نستخرجه هو للاستهلاك المحلي والذي يكفي للعام ٢٠٢٨».

وبيّن أن «الدعم المباشر يشكل ٦٢٣ مليون دينار، وغير المباشر ٨٧٨ ميلونا، أي أن الدولة تدفع مليارا ونصفا سنوياً للدعم المباشر وغير المباشر».

وبحسب رأي قراطة فإن «هناك إهدار في المال العام فقد كان لدينا عجز بمقدار ٤١٠ ملايين خلال العام ٢٠١٤، واستدنا مليارا و٢٠٠ مليون، أي أننا استدنا أكثر من الحاجة، ولو أخذنا ما استدناه في العام ٢٠١١ لغطينا العجز حتى العام ٢٠١٤».

إلى ذلك، رأى عضو مجلس الشورى درويش المناعي أن «الحكومة تواجه ٣ تحديات، أول تحدٍ هو العجز الفعلي في الموازنة، ففي خلال العام ٢٠١٢ بلغ العجز ٢٢٦ مليونا، و٢٠١٣ بلغ ٤١٠، أي بزيادة ٥٥ في المئة».

ودعا المناعي إلى التحكم في العجز عن «طريق تخفيض الكثير من المصروفات التي لا داعي لها والتي لا تمس المواطن، ومكافحة الفساد بجميع أشكاله؛ وذلك بإصدار تشريعات تحد من الفساد المالي والإداري وحماية من يكشف الفساد».

مضيفاً أن «التحدي الثاني هو الدين العام، فيجب أن يكون هناك تشريع لوضع أحكامه وسقفه، فقد وصل الدين العام إلى ما نسبته ٤٤ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، ونتوقع أن يصل إلى نسبة أكثر».

أما التحدي الثالث الذي تواجهه البحرين بحسب المناعي فهو «النفط، المصدر الأعلى دخلاً، ويشكل ما نسبته ٨٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نسمعه منذ زمن، ويتقدم ببطء، في حين أننا لا نمتلك صناعات من أجل تقليل هذه النسبة، ونحن بحاجة إلى اقتصاد قوي».

أشار المناعي إلى أن «الحكومة في العام ٢٠١٣ خسرت على الدعم مليارا ونصفا، وهو عبارة عن ما نسبته ١٢,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن مع الأسف كانت الحكومة تستخدم سياسة «كرم المضر»، وفي بعض الدول يسمى «التغطية الشاملة»، حتى تدخل صندوق النقد الدولي، الذي أوصى بأن يتجه الدعم لمستحقيه، وليس لكل الفئات».

وبين عضو مجلس الشورى أن «الحكومة تدعم تقديم خدمات الكهرباء والماء بمبالغ تصل إلى ٥٠ مليونا، أي ما يعادل ٦٠ في المئة من الكلفة، فما نتسلمه من فواتير الكهرباء تنقسم إلى قسمين منها ما يتحمله المستهلك وما تتحمله الحكومة».

وأفصح عن أن مسئولاً بهيئة الكهرباء والماء تعهد لنا بعدم تغيير تعرفة الكهرباء المنزلية إضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة».

ولفت إلى أن «صندوق النقد الدولي يبين في نشراته أن ما نسبته ٢٠ في المئة من دعم الطاقة يذهب للمحتاجين، و٨٠ في المئة يتمتع به غير المستحقين».

ودعا المناعي إلى «التركيز على فئة ذوي الدخل المحدود، كعمل بطاقات تموين لهم، على أن تكون السلع والخدمات ذات جودة».

مختتماً حديثه بالقول: «يجب إيجاد آليات لإيصال الدعم إلى المواطن بأسلوب كريم ومريح على ألا يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي».

تجمع الوحدة الوطنية في منظور قيادة البلاد الرشيدة

د. أسعد السعدون

ختمنا مقالنا الموسوم بـ «الوفاء لتجمع الوحدة الوطنية وفاء لحاضر البحرين ومستقبلها» المنشور في صحيفة «أخبار الخليج» الأسبوع الماضي بتوجيه التحية إلى قيادتنا الرشيدة التي تحرص على تعزيز قيم الوفاء وتجل الأوفياء وتمنحهم حقهم من الوفاء. فقد كان جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ولم يزل الرمز الأول للوفاء، والمقدر والعارف بقيم الوفاء، فجلالته منذ أول انطلاقة لتجمع الفاتح عبر عن عرفانه واعتزازه برجالات ونساء البحرين الذين تجمعوا في الفاتح (تعبيرا عن تلاحم أبناء الشعب البحريني الكريم وتمسكهم بوحدتهم الوطنية الجامعة . وأشاد جلالته بحسن التنظيم والأسلوب المتحضر السلمي الراقي الذي اتسم به هذا التجمع الجماهيري الحاشد معرباً جلالته عن تقديره لمواطني البحرين الذين التقوا في هذا التجمع الوطني للتعبير عن ولائهم لقيادتهم ولوطنهم وتأكيدهم وحدتهم الوطنية في مواجهة التحديات. وأعرب جلالته عن أمله في أن جميع المطالب التي تقدم بها المشاركون في هذا التجمع الوطني الحاشد ستلقى كل الاهتمام) جاء ذلك خلال استقبال جلالته لفضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف المحمود وعدد من قيادات تجمع الوحدة الوطنية بتاريخ ٥/ إبريل/٢٠١١. وفي استقبال آخر لرئيس وقيادات تجمع الوحدة الوطنية بتاريخ ٣٠/مايو/٢٠١١ أعرب صاحب الجلالة الملك المفدى عن (شكره وتقديره لكل الجهود الطيبة التي يبذلها تجمع الوحدة الوطنية تأكيدا لولائهم للوطن وتعزيزا للوحدة الوطنية بين أبناء الشعب البحريني والتفافهم حول قيادتهم ونبذهم لمختلف أشكال العنف ودواعي الفتنة انطلاقاً من الترابط والتعاون وتعزيزاً لقيم الشعب البحريني العربية الإسلامية الأصيلة). وفي نفس الاتجاه كانت كلمات وأحاديث صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر في استقبالاته العديدة لرئيس وقيادات تجمع الوحدة الوطنية، ففي الخامس عشر من أغسطس ٢٠١٣ أكد سموه (أن موقف أهل الفاتح وتصديهم للدفاع عن الوطن في وجه من أراد به السوء، غيّر الكثير من معادلات الفوضى التي رسمت للبحرين وشعبها، وأن هذا التجمع وغيره من الجمعيات السياسية المخلصة أثبتوا أنهم الأقوى في العمل من أجل الحفاظ على الوطن وسلامته، فلهم منا كل الشكر والتقدير على وقفاتهم الشجاعة). وقبل ذلك في السادس من أغسطس ٢٠١٣ قام سموه بزيارة تاريخية لمقر تجمع الوحدة الوطنية تمثل ترجمة حقيقية لمرئيات سموه للخريطة السياسية في البلاد وعمق التمثيل الشعبي الذي تمثله الجمعيات السياسية المختلفة والأدوار التي تلعبها كل منها، وهذا ما يظهر بوضوح في قول سموه (إذا كانت المواقف تؤسس لكيانات، فإن موقف أهل الفاتح قد أسس لكيان شعبي عماده الموقف الوطني والقومي الذي تبدد به حلم رواد بعض المتآمرين لاختطاف الوطن حينما هب أهل الفاتح في وقفة لن تُنسى أبداً من ذاكرة الوطن) فالفاتح ومن ثم تجمع الوحدة الوطنية في منظور سموه يمثل قيمة كبرى، فهو صورة الوطن بتركيبته الشعبية الشاملة لجميع مكونات وأعراق واديان وطوائف الشعب البحريني وامتداده الجغرافي لجميع محافظات ومناطق المملكة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يمثل أعضاء التجمع شريحة واسعة من المواطنين والنخب الفكرية ذات الاتجاهات الوطنية والقومية والدينية والعلمانية وبأعمار مختلفة، التي قد تبدو متباينة وحتى متناقضة أحيانا في مرئياتها للقراءات السياسية لمجمل الأحداث والقضايا الوطنية والاقليمية والدولية، إلا أنها موحدة ومنسجمة حد الإيمان، في الاستماتة في الدفاع عن وحدة الوطن واستقلاله وأمنه واستقراره وشرعية نظامه السياسي تحت قيادة آل خليفة الكرام، وبالتالي فإن تجمع الوحدة الوطنية بهذه الصورة كان وسيبقى الضامن الأمين للحفاظ على الثوابت الوطنية، ويتضح ذلك من قول سموه (مثلما قضينا معاً على المؤامرة فنحن اليوم علينا الوقوف سويا في خندق واحد يجمعنا مع أبناء الشعب المخلص للقضاء على الإرهاب، ومثلما فزعتم لوطنكم لمنع اختطافه، فافزعوا اليوم لوقف الإرهاب بالتضامن مع الحكومة في خطواتها لمكافحة الإرهاب وتشديد العقوبات لحماية المجتمع من بؤر الإرهاب والمحرضين عليه بتنفيذ توصيات المجلس الوطني). ومن ناحية ثالثة يدرك سموه الكريم ان تجمع الوحدة الوطنية غير ممثل في الحكومة ولا يتطابق تماما مع جميع سياساتها التنفيذية، ولديه وجهات نظر واجتهادات مميزة في العديد من القضايا التنفيذية ولديه مطالب ومواقف معلنة من حزمة من الملفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك لا يمكن ان يكون مانعا من اعتزاز وتقدير وتثمين سموه لتجمع الوحدة الوطنية وقادته وأعضائه، فسموه الحكيم يؤمن بأن المعارضة الوطنية حق مشروع ومصدر قوة للوطن وأن تصديها لنقد السياسات والإجراءات التنفيذية التي لا تتفق معها تصويب لمسيرة الإصلاح والبناء والتنمية التي تستهدف القيادة والحكومة والشعب تحقيقها، وقد استشهد سموه بالقول المأثور «إن اختلاف الرأي لا يفسد للودّ قضية» وذلك هو جوهر الديمقراطية الحقة في كل دول العالم، فالمعارضة الحقة هي التي تسعى إلى تعزيز بناء الوطن وليس هدمه، وتقف جنبا إلى جنب مع الحكومة في الدفاع عن أمنه واستقراره وسيادته.

وفي العشرين من مايو/ ٢٠١٤ أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رعاه الله (على أهمية رص الصفوف وتعزيز التلاحم بالشكل الذي يحفظ لتجمع الفاتح عنفوانه ويبقيه حاضراً في كل شأن وطني باعتباره مكونا رئيسياً في التمثيل الشعبي ومكونا أساسياً في المسيرة الوطنية، مشيدا بما يمثله تجمع الوحدة الوطنية من ثقل على الساحة السياسية والوطنية وبما يملكه من رصيد شعبي مع بقية ائتلاف الفاتح، وما يقوم به من دور في ترسيخ مقومات العمل الوطني المخلص والأمين على مصلحة الوطن وأهله وتعزيز قيم الانتماء الوطني) وذلك لدى استقباله للهيئة المركزية في تجمع الوحدة الوطنية.

كما حظي تجمع الوحدة الوطنية بتقدير واعتزاز صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وذلك في استقبالات سموه العديدة لرئيس وقيادات جمعية الوحدة الوطنية في مجلس سموه الأسبوعي العامر.

من خلال هذه الاستشهادات القليلة وغيرها الكثير نستنتج ان قيادة البلاد الرشيدة تنظر بعين الاعتبار إلى تجمع الوحدة الوطنية باعتباره دعامة أساسية من دعائم الوحدة الوطنية. وإن ذلك بحق شرفا رفيعا ووساما ثمينا يعتز به قيادات وأعضاء تجمع الوحدة الوطنية الذي شرع أبوابه لاستقبال أعضائه للمشاركة الفاعلة في مؤتمره الثالث في السادس عشر من مايو ٢٠١٥ ليقيموا المرحلة الماضية من عمر التجمع ويقروا خطط التطوير والإصلاح والبناء، الأمر الذي يجعل المشاركة الشعبية الواسعة في هذا المؤتمر انعكاسا حقيقيا لمبادئ الفاتح وقيمه وأهدافه النبيلة.

بثقافة التسامح والتعايش سينتهي الصراع الطائفي

موفق الخطاب

بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت منذ أمد بعيد للتقريب بين الأديان وتضييق مساحات الخلاف بين المذاهب للدين الواحد؛ إلا أنها لم تؤت ثمارها؛ بل على العكس زادت من الشرخ بينهم وتحولت في بعض الأحيان إلى حروب طائفية مقيتة، كان مغذيها الرئيس هو العامل الديني والمذهبي.

ومن التناقض الملفت للنظر أن من يقف وراءها وينفخ فيها جلهم من دعاة التقريب، وأرى أن السبب الكامن وراء عدم نجاح تلك المؤتمرات، بالرغم من الدعم المطلق لها، هو عدم صدق النوايا، وكل طرف يظن أن معتقده هو الحق بعينه وخلافه الضلال، فغدت تلك المنابر للمبارزة الخطابية ولم تستطع أن تقدم للمجتمعات شيئاً، ولا نغمط اصحاب النوايا الصادقة من كل الأديان والمذاهب حقهم؛ لكن الموج كان عالياً فغاب صوتهم وسط تلاطمه، ثم أن الفكرة من أساسها لا تستقيم مع حكمة الله في شؤون خلقه (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة).

الأولوية الآن التي يجب أن تتبناها الدول والمنظمات والهيئات ومراكز البحوث والتعليم، بل حتى نزولاً إلى الأسرة؛ هي نشر ثقافة التسامح والتعايش بين الناس وقبول الآخر على اختلاف معتقداتهم، ويجب مغادرة بل إسكات كل صوت يسعى لإلغاء الآخر او تسفيهه مهما كان فكره ومعتقده، فالقواسم المشتركة التي تؤلف بين الناس كثيرة جداً، وهي أقرب للنفس من الغوص في المعتقدات، فالمعتقد أمر روحي بين العبد وربه ولا سلطة أو سلطان لأحد عليه، أما التعايش فهي مصالح وثوابت تبني الفرد والمجتمع وتحافظ على كيانه وتؤمن الأوطان وتحمي الإنسان، ولا يختلف عليها اثنان.

وأسمى درجات التعايش طبقتها المجتمعات الراقية، وكان أول سلم رقيها هو نشرالتسامح وطي خلافات الماضي، والأمثلة أكثر من أن يستشهد بها، كذلك أودع الله في مخلوقاته غاية إبداعه في التنوع لتدفع بنا للتفكر، فلا تستقيم الحياة في غابة كلها أسود أو غزلان، فرغماً لكونه عدوانياً ومفترساً لكنه سيغادر غابته ليبحث عن غابة متنوعة ليستديم حياته وسينقرض إن أصر على نوعه ولم ينفتح ويبحث عن غابة أخرى متنوعة المخلوقات ليجد ضالته.

ومن بديعه أنه لم يكتفِ بخلق نوع واحد من الأثمار والأزهار والطيور والأنهار والعيون والبحار والهضاب والجبال، وحتى تقلب الليل والنهار، فهب أنك تدخل بستاناً فيه نوع واحد وعلى مد بصرك، لكنه بلون واحد وآخر مجاور له فيه من كل لون وعبق ما يبعث في النفس الراحة فستميل بالفطرة للثاني وستهجر الأول، وستحاول نقل تلك الأنواع لتطعيمها وإصلاحها وإخراجها من الرتابة.

لكن المخلوق الوحيد الذي تمرد منذ بدء الخليقة بقبول الآخر، بل تناحر حتى مع نوعه وبني جنسه، هو ابن آدم منذ أن قتل هابيل أخاه قابيل، وتوالت بعدها حلقات الابتعاد عن السنن الكونية في إعمار الأرض والتعايش عليها، وحاولت الشرائع والرسل جمعهم، ونجحت لحد ما في رأب الصدع، لكن ما إن انتهى عصر الرسالات إلا وعادت البشرية القهقرى وتطاحنت شعوب وأمم، وكل واحد يسعى لإلغاء الآخر، فانهكت قواهم فاضطرت بل اقتنعت بعضها نهاية المطاف بأن لا سبيل لديمومة حياتهم إلا بالانفتاح والتعايش، وبقيت أخرى تتطاحن إلى يومنا هذا ظناً منها أن لها الغلبة يوماً وباستطاعتها أن تجبر الآخر على تطويعه وترويضه أو اجتثاثه وإسكاته، وهذا هو التخلف والوهم والخراب بعينه.. فلنتفكر.

أبرز التعديلات المقترحة في النظام الأساسي أمام المؤتمر العام

أولاً: مهمات وسلطات مساعدي رئيس اللجنة التنفيذية

تم استبدال منصب نائب الرئيس إلى ثلاثة مساعدين وهم:

أولاً: مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للشؤون السياسية ويتولى المهام التالية:

- القيام بمهام الرئيس في حالة غيابه.
- رئاسة اجتماعات اللجنة التنفيذية في حالة غياب الرئيس.
- يمثل التجمع أمام الجمعيات السياسية بمجال اختصاصاته بالتنسيق مع الرئيس.
- رفع تقارير دورية للجنة التنفيذية عن مسئولياته.
- توقيع أذونات الصرف المالي في مجال اختصاصاته.
- القيام بأي مهام أو مسئوليات يتم تكليفه بها من قبل اللجنة التنفيذية أو الرئيس.

ثانياً: مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للشئون التنظيمية

يتولى مساعد رئيس اللجنة التنفيذية لشؤون التنظيمية المهام التالية:

- رئاسة اجتماعات اللجنة التنفيذية في حالة غياب الرئيس وغياب مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للشؤون السياسية.
- رئاسة لجنة العضوية التي ينص عليها النظام.
- رفع تقارير دورية للجنة التنفيذية عن مسئولياته.
- توقيع أذونات الصرف المالي في مجال اختصاصاته.
- القيام بأية مهمات أو مسئوليات يتم تكليفه بها من قبل اللجنة التنفيذية أو الرئيس.
- تشكيل وتقديم خطط العمل الخاصة بالدوائر التابعة له ومتابعة تنفيذها وهي:

(١) العضوية - (٢) الفروع - (٣) العمل الجماهيري - (٤) الشباب والمرأة - (٥) التثقيف - (٦) مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للموارد

يتولى مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للموارد مهام إدارة الشئون الإدارية والمالية بالتجمّع والتي تشمل:

- مسئولية المحافظة على الأموال والممتلكات الثابتة والمنقولة.
- متابعة الأعمال ذات الطبيعة الإدارية والمالية للتجمع وتنفيذ اللائحة التنفيذية.
- الاشراف على الجهاز المالي والإداري.
- تنمية الموارد الخاصة.
- يكون مسئولا عن لجنة الدراسات والبحوث التابعة للتجمع في المجالات الاستراتيجية والخدمية.
- يكون مسئولاً عن لجنة العلاقات العامة.
- القيام بأية مهمات أو مسئوليات يتم تكليفه بها من قبل الرئيس أو اللجنة التنفيذية.

رابعاً: يتفق الرئيس مع اللجنة التنفيذية على توزيع المهام المستحدثة التي لم تذكر سابقاً بين الرئيس ومساعديه

تنتخب الهيئة المركزية من بين أعضائها مساعدين لرئيس اللجنة التنفيذية وهم:

١. مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للشؤون السياسية.
٢. مساعد رئيس اللجنة التنفيذية لشؤون التنظيم.
٣. مساعد رئيس اللجنة التنفيذية لشؤون الموارد.

للهيئة المركزية أن تقرر إضافة مساعدين آخرين للرئيس حسب الحاجة وتحدد مهامهم

يجب أن تتوفر في المترشح لمنصب مساعد رئيس اللجنة التنفيذية الشروط التالية:

- ألا يقل عمره عن ٣٠ عاما.
- أن تكون له مشاركة فعالة في اللجان العاملة.
- أن يكون قد مضى على عضويته في التجمع مدة لا تقل عن سنة.

ثانياً: الهيئة المركزية

١. تغيير عدد أعضاء أعضاء الهيئة من واحد وخمسين (٥١) عضواً إلى واحد ثلاثين (٣١) عضواً بمن فيهم الرئيس ينتخبهم المؤتمر العام.
٢. أن يكون قد مضت على عضوية المرشح لشغل منصب عضو الهيئة المركزية في التجمع مدة لا تقل عن ستة أشهر.
٣. تعقد الهيئة المركزية اجتماعاتها أربع مرات كل سنة على الأقل بدعوة من رئيس الهيئة المركزية.
٤. من مهمات الهيئة المركزية متابعة عمل المكتب السياسي و اللجنة التنفيذية للتجمع، وتقييم أدائهما، ومحاسبتهما والتصديق على تقاريرها.
٥. يشكل المكتب التنفيذي للهيئة المركزية من رئيس الهيئة المركزية ونائبه وأمين السر ويناط به متابعة قرارات الهيئة المركزية والإعداد لاجتماعاتها.

ثالثاً: المكتب السياسي

١. يتكون المكتب السياسي من سبعة أعضاء وهم:
- رئيس التجمع.
- مساعدو الرئيس للجنة التنفيذية وللشؤون السياسية والتنظيمية وللموارد .
- ثلاثة أعضاء تنتخبهم الهيئة المركزية من بين أعضائها على أن لا يكونوا أعضاء باللجنة التنفيذية ويتولى أحدهم أمانة سر المكتب السياسي.

٢. رئيس التجمع هو رئيس المكتب السياسي ، وفي حال غيابه يرأس الاجتماع مساعد رئيس اللجنة التنفيذيةللشؤون السياسية وفي حالة غيابهما يرأس الاجتماع مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للشؤون التنظيمية.

٣. يقدم أمين السر تقريراً دورياً كل ثلاثة شهور عن عمله أمام الهيئة المركزية.

رابعاً: اللجنة التنفيذية

١. تتكون اللجنة التنفيذية من ثلاثة عشر (١٣) عضواً من بينهم رئيس التجمع والمساعدين الثلاثة، ويتم انتخاب تسعة (٩) أعضاء من بين أعضاء الهيئة المركزية من خلال عملية اقتراع داخلي، وذلك على أساس الترشيح العلني والاقتراع السري.

٢. في حالة غياب الرئيس يتولى مساعد رئيس اللجنة التنفيذية للشؤون السياسية مهامه ثم المساعد للشؤون التنظيمية ثم مساعد رئيس اللجنة التنفيذية لشئون الموارد على هذا الترتيب في حال عدم حضور السابق منهم.

٣. مدة مساعدي الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية سنتان.

أبو الشوك.. جهد حثيث لتنمية خدمات المحافظة الشمالية

وضع السيد محمد أبو الشوك عضو تجمع الوحدة الوطنية وعضو المجلس البلدي للمحافظة الشمالية قضية جعل المحافظة الشمالية محافظة نموذجية كأحد أهم أهداف برنامجه الإنتخابي ، لذلك لم يكن مستغرباً أن يتولى أبو الشوك رئاسة لجنة خدمات القرى والمدن بالمجلس بمرئيات واضحة لتطوير المحافظة الشمالية وجعلها منطقة نموذجية على مستوى التنظيم والخدمات البلدية وركزت لجنة خدمات القرى والمدن والتي يرأسها العضو البلدي أبو الشوك في مرئياتها على أهمية الاهتمام بالبنيه التحتيه لتحسين واستكمال شبكات الطرق ورفع مستوى كفاءتها في المحافظة الشمالية من خلال السعي إلى تطوير الطرق الداخليه وتنظيمها واقترحت اللجنة عمل مدخل لمجمع ١٢٠٤ على شارع الشيخ حمد قبل الدوار.

كما اقترحت المرئيات مطالبة سعادة عصام عبد الله خلف وزير وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني بتزيين شوارع المحافظة الشمالية ذات الكثافة السكانية وتحسين الوجه الجمالي لشوارعها.

فضلاً عن مطالبة المجلس للوزارة

بتنظيف المنطقة من المخلفات التي تسببت في تراجع الوجه البيئي للمنطقة وذلك في إطار سعينا لجعل المحافظة الشمالية محافظة أنموذجية وطالبت مرئيات اللجنة بالمزيد من الاهتمام بالبنيه التحتيه لتحسين واستكمال بقية الطرق الداخلية ورفع مستوى كفاءتها بجانب زيادة الرقعه الخضراء والمنتزهات ذات الأهمية الإجتماعية والنفسية.

بالإضافة إلى عمل صندوق مدعوم من الحكومه لمواجهة حالات الطوارىء الخاصه بالمجلس البلدي للمحافظة الشمالية بجانب مطالبة المجلس للجهات المختصة بتفعيل مشروع إعادة بناء البيوت الآيلة للسقوط وتزيين مدخل شارع ولي العهد في مدينة حمد القادم من شارع خليفة بن سلمان.

د. عبدالله الذوادي
dralthawadi@gmail.com

التجمع ولد ليبقى الدرع الوطني الشعبي المنيع «1 - 2»

كل ما يذكر من مقترحات وفرضيات من قبل الناس في اتجاه التجمع فهو رائع وجميل جدا من الناحيه «النظرية» لأنه ينسجم مع وضع زوال الخطر المباشر وحالة الاسترخاء الحالي لبعض البحرينيين بعد احباط محاولة انقلاب ٢٠١١ واستقرار الوضع الأمني الداخلي والاقليمي بفضل الله سبحانه وتعالى وحكمة قائد المسيره جلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفه حفظه الله ورعاه.

و لكن تجربة الواقع مختلفه تماما فالبعض بادر بالعمل من داخل التجمع عايش المراحل وحقق الانجازات وصبر على الإخفاقات وصارع التحديات بكل بساله ووطنيه وتضحيات في سبيل الوطن لا تقل عن بسالة الجندي في جبهه القتال نحسبهم كذلك والله حسيبهم. والبعض شارك وقت الذروه ولكن تعب سريعا و«هاجر» والبعض جلس «متفرجا» والبعض «منتقدا» والبعض «متمصلحا»والبعض «متحلطما مرجفا» من خلف مفاتيح الهواتف ووسائل التواصل الاجتماعي فقط والبعض ينتظر الجمل ليقع ليكون «احدى سكاكينه» الشامته وما اكثرها.

يبدو ان تجمع الوحده الوطنيه لا يراد به ان ينطلق للرياده في تمثيل وقيادة اهل الفاتح بشكل عام والفئه الشعبيه الوطنيه بشكل خاص او ان يخرج خارج خط او حاضن «معين» لذلك يتم استهدافه بعدة طرق ومن عدة «جهات» داخليه او خارجيه، بدأت هذه الجهات بمحاولات تشويهه والتشكيك فيه من اجل إنهائه ليكون قوى عابره عاديه غير مؤثره في المجتمع.

التجمع حقق انجاز كبير من اهدافه وهو «شكل درع شعبي وطني قوي في صد محاولة انقلاب ٢٠١١ على البحرين» ومنع محاولة توصيل البلد الى المرحله العراقيه والسوريه واليمنيه هذا الإنجاز بحد ذاته يجب ان يقدر شعبياً وحكوميا وخليجياً لكون التجربه بمثابة جرس اليقضه للمنطقه من محاولة التمدد الفارسي في دول الخليج.

اضافة ان التجمع ساهم في توصيل وجهه نظر شعب البحرين المعتدله والحقيقيه للمنظمات الدوليه والدبلوماسيه خصوصا الدول العظمى المؤثره في العالم في الوقت كان التأثير الحكومي والبرلماني بين عام ٢٠١١ و٢٠١٤ في حاله التأثير المحدود او السكون لطبيعة الإنقلاب في شل حركة التحرك الرسمي وما يسمى بالربيع العربي الذي يتخذ من المنظمات الحقوقيه والفوضى الخلاقه منهجا لتحقيق اهدافهم الانقلابيه.

كما شارك التجمع بقوه وكقوى سياسيه «وطنيه» ضاربه في جميع حوارت التوافق الوطني التى تمت تحت رعاية الدوله وكان التجمع أحد القوى السياسيه المؤثره والند لقوى الإنقلاب على الدستور في تمرير اجنداتهم من خلال الحوار.

ونواصل،،،

هيئة النشر
د. محمد أحمد
د. عبدالله الذوادي
د. مراد عبدالله الجنابي
د. محمد الحمد
أ. محمد عبداللطيف آل محمود
د. علي الصوفي
أ. محمد القوتي

مدير التحرير: أ. جمال علي حسن
سكرتير التحرير: أ. مصطفى جناحي
المدقق اللغوي: د. مراد الجنابي

33063832 - 32231030
17003137 - 17003135
17003134 - 17003136

www.altajam3.org
info@altajam3.org
tgonu.mc@gmail.com

@nuabahrain
/tgonu
PIN: 2A8F12AB
@tgonu, @nua_english